دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية درارية

The role of Local Taxes in Financing Communities Budget - Study Case State of Draria-

سعاد صابور، طالبة دكتوراه، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

عبد الرحمان بن ساعد، أستاذ محاضر أ، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2018/09/30؛ تاريخ المراجعة: 2018/06/06؛ تاريخ القبول: 2018/10/28

مستخلص: تعتبر الجباية المحلية أحد الوسائل التي تستخدمها الجماعات المحلية من أجل تمويل ميزانياتها. يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل تطور الإيرادات الضريبية ومساهمتها في ميزانية بلديةدرار ية في الفترة من 2013 إلى 2015 من أجل استخلاص النتائج حول مساهمتها في تنمية البلدية.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، التمويل المحلي، الجماعات المحلية، الميزانية.

تصنيف JEL: H71

Abstract: The local taxes are one of the important means used by local communities to finance their budgets. This research aims to emphasis and analyze the development of tax revenues and their contribution to the budget of the of Draria's State in the period between 2013 to 2015 in order to explore the conclusions of these contributions in the development of the State.

Keywords: Local taxes, Local financing, Local communities, Budgets.

Jel Classification Codes: H71.

* **المؤلف المراسل:** سعاد صابور، sabour.soussou@gmail.com

مقدمة:

أخذت الجزائر بنظام اللامركزية الإدارية حيث أنشأت جماعات تركيبية صغرى (الولاية والبلدية) المشكلة للإدارة المحلية قصد الوصول إلى أحسن الطرق التنظيمية، و التطور و الرقي.

هذه الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، الذي يتجسد في صلاحياتها في إعداد ميزانية سنوية تكون مستقلة عن ميزانية الدولة، و التي تمكنها من تغطية نفقاتها باعتمادها على مواردها الذاتية التي تمثل الجباية المحلية أهم هذه الموارد، إذ تشكل في الغالب أكثر من 50 % من إجمالي الموارد.

و الملاحظ أنه بالرغم من تنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية و على رأسها الموارد الجبائية ونواتج الممتلكات إضافة للمساعدات و عانات التي تقدمها الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذا القروض بمختلف أشكالها، و بالرغم من التحسينات التي وردت ضمن مختلف قوانين المالية المتعاقبة خاصة في مجال الجباية المحلية، إلا أن الجماعات المحلية لا تزال تتخبط في أزمة مالية خانقة خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات، التي انعكست سلبا على جودة الخدمات المقدمة بل حتى على قدرتها على تغطية نفقاتها الإجبارية، وأمام هذه الوضعية وجدت الدولة نفسها أمام عجز هائل للعديد من البلديات على مستوى الوطن سنويا، ما جعل الصندوق المشترك للجماعات المحلية غير قادر على تغطية هذا العجز.

وبما أن الجباية تمثل أهم مورد من موارد الجماعات المحلية، كان لزاما على الدولة مواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية للنهوض بها وإعادة الاعتبار لها، و القضاء على الاختلال الجهوي، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن للجماعات المحلية لدرارية الاعتماد على الجباية المحلية في تمويل ميزانيتها وتغطية نفقاتها؟

ومنه أضحى لزاما دراسة مصادر التمويل الجبائية، و مدى أهمية هذه المصادر في تمويل ميزانية الجماعات المحلية .

أولا: الإطار النظري للجماعات المحلية

I. تعريف و خصائص الجماعات المحلية:

حسب الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية، فهي تعني " تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة ودون مستوى الولاية أو الجمهورية او المقاطعة في الدول الفدرالية المركبة ". (مصطفى الجندي، 1997، ص20)

كما يمكن تعريفها بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو اشراف الحكومة المركزية.

وتعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة, وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى, وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي، 2001، ص 20)

اما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات و الولايات(وحدات الادارة المحلية) :

- **البلدية:** هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون، وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. (المادة الأولى من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011)
- **الولاية:** هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. **(المادة الأولى من القانون رقم 12-06 المؤرخ في21 فبراير 2012)**

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية للجماعات المحلية:

_ **الإستقلالية الإدارية:** يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطاتالمركز ية للدولة.

_ **الإستقلالية المالية للجماعات المحلية:** وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها و تمتعها بحق التملك للأموال الخاصة.

II. مصادر تمويل الجماعات المحلية

من مصادر التمويل المحلي نجد ما هو ذاتي و ما هو خارجي والتي تشمل على ما يلي: (لمير عبد القادر، 2014، ص 145_146)

❖ **الموارد المالية الذاتية:**

- مداخيل الجباية والرسوم وهي الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم.
- مداخيل الأملاك وهي الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل و استثمار المرافق المحلية.

❖ **الموارد المالية الخارجية:**

- إعانات الدولة.
- القروض و موارد أخرى

III. أشكال ميزانية الجماعات المحلية

_**الميزانية الأولية**: هي كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية، يتم اعدادها قبل بداية السنة ويتم تحضيرها اجباريا قبل 31 أكتوبر من كل سنة، ويتم التصويت عليها من طرف المجالس الشعبية. (المادة 181 من القانون 11_10 والمادة 165 من القانون 12_07)

_**الميزانية الاضافية:** هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو الزيادة فتسمح بتعديل النفقات والايرادات خلال السنة المالية، ووفقا للمادة 181 من القانون 11_10 والمادة 165 من القانون 12_07 فانه يتم التصويت على الميزانية الاضافية قبل 15 جوان من كل سنة وبصفة الزامية مبنية على أساس التوازن. **(**عتيق الشيخ،محاضرة، 2016)

3_ **الحساب الاداري**: هو مجموع الميزانيتين السابقتين، فهو يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية للجماعات المحلية، يقدم لنا الايرادات والنفقات المحصلة فعليا خلال السنة المالية، وكل البواقي سواء في قسم التسيير أو قسم التجهيز والاستثمار، كما أنه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت، يعد هذه الميزانية بالنسبة للجماعات المحلية كل من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتبارهما آمران بالصرف، ويتم اعدادها قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية. (محمدي صبيحة، 2013، ص 81)

ثانيا: تحليل تطور ميزانية بلدية درارية من سنة 2013 إلى غاية 2015

سنقوم بدراسة تطور ميزانية البلدية من خلال البيانات المستخلصة من الحسابات الإدارية التي تحصلنا عليها من مصلحة المالية من بلدية درارية.

I. دراسة تطور إجمالي الإيرادات و النفقات لبلدية درارية من 2013 إلى سنة 2015

الجدول التالي يبين مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالبلدية خلال السنوات 2013، 2014 و 2015، و كذلك النتيجة التي تحصلت عليها، وذلك من خلال طرح الإيرادات من النفقات والذي يترجم الوضعية المالية للبلدية.

الجدول رقم(1) :الوضعية المالية لبلدية دراوية خلال الفترة 2013-2015

الوحدة:دج

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	النتيجة	الوضعية	النسبة
2013	1 947 716 030,7	487 337 022,25	1 460 379 008,45	فائض في الإيرادات	75%
2014	3 273 717 086,49	853 274 738,95	2 420 442 347,54	فائض في الإيرادات	74%
2015	3 656 170 351,81	930 306 170,75	2 725 864 181,57	فائض في الإيرادات	75%

المصدر: الحساب الإداري للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن البلدية خلال الفترة 2013_2015 كانت تسجل فائض في الميزانية، ذلك نتيجة لزيادة الإيرادات مقارنة بالنفقات، ويرجع ذلك لعدة أسباب نوضحها فيما سيأتي.

II. دراسة تطور النفقات:

مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة و التي تشهدها الدولة، ومع ازدياد الاهتمام بنظام اللامركزية تطورت مكانة الجماعات المحلية خاصة البلدية وأصبح لها دور هام على المستوى المحلي.

وسنحاول دراسة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية دراوية.

1_ تطور نفقات قسم التسيير (2013 _2015):

حسب المادة 198 من القانون البلدي، يحتوي قسم التسيير في باب النفقات على: أجور وأعباء مستخدمي البلدية، التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية، نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية، نفقات صيانة طرق البلدية، فوائد القروض، الأعباء السابقة و أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.

الجدول رقم (2): تطور نفقات قسم التسيير (2013 _2015)

الوحدة:دج

ر ح	اسم الحساب	2013	2014	النمو%	2015	%النمو
60	سلع ولوازم	9 271 074,16	42 562 488,59	**%78,21**	26 568 647,77	**%-37,57**
61	أشغال و خدمات خارجية	21 123 099,71	23 295 761,99	**%9,32**	13 639 149,77	**%-41,45**
62	مصاريف التسيير العام	1 433 165,75	12 948 743,87	**%88,93**	13 328 383,90	**%2,84**
63	مصاريف المستخدمين	154 365 582,87	141 173 472,12	**%-8,54**	219 719 340,32	**%35,74**
64	ضرائب و رسوم	238 465,00	407 924,50	**%41,54**	210 446,00	**%-48,41**
66	منح و اعانات	17 676 000,00	17 576 000,00	**%-0,56**	48 918 307,05	**%64,07**
67	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	16 051 086,44	36 547 160,56	**%56,08**	44 857 567,83	**%18,52**
69	أعباء استثنائية	17 803 996,94	4 915 922,64	**%-72,38**	52 804 654,73	**%90,69**
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار	138 898 611,67	307 926 842,44	**%54,89**	288 101 880,75	**%-6,43**
المجمـــــوع		**376 861 082,54**	**587 354 316,71**	**%35,83**	**708 148 377,60**	**%17,05**

المصدر: بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن مجموع نفقات التسيير عرف ارتفاع من سنة 2013 إلى سنة 2014 بنسبة نمو تقدر ب 35,83% بسبب ارتفاع كل من مصاريف التسيير العام بنسبة 88,93%، و سلع و لوازم بنسبة 78,21% ، مساهمات وحصص و أداءات لفائدة الغير بنسبة 56,08%، الضرائب و الرسوم ب 41,54%، رغم انخفاض الأعباء الاستثنائية بنسبة 72,38% وكذا انخفاض مصاريف المستخدمين و المنح و الإعانات بنسبة 8,54% و 0,56% على التوالي.

في حين نسجل ارتفاع أخر في نفقات قسم التسيير بالنسبة لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014 يقدر ب 17,05% راجع الى ارتفاع أعباء استثنائية كأعلى نسبة نمو في 2015 بنسبة 90,69% تليها منح وإعانات بنسبة زيادة قدرت ب64,52% وكذا مصاريف المستخدمين وحصص و أداءات لفائدة الغير بنسبة 35,74% و 18,52% على التوالي .

كما نجد في المقابل انخفاض في كل من سلع ولوازم بنسبة 37,57% وأشغال وخدمات، ضرائب ورسوم، الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار بنسب 41,45% , 48,41% , 6,43% على التوالي.

2_ تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار (2013 _2015):

يحتوي قسم التجهيز و الإستثمار في باب النفقات خصوصا على: نفقات التجهيز العمومي، نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار، تسديد رأس مال القروض، نفقات إعادة تهيئة منشآت البلدية **(المادة 198 من قانون البلدية لسنة 2011).** حيث تستعمل نفقات التجهيز والاستثمار في تجهيز البلدية،و القيام بالمشاريع الاستثمارية.

الجدول رقم (3): تطور نفقات قسم التجهيز و الاستثمار (2013 _2015)

ر ح	اسم الحساب	2013	2014	%النمو	2015	%النمو
13	إعانات مسددة من طرف البلدية	4 133 593,95	1 556 533,49	**%-62,34**	2 137 520,58	**%27,18**
24	أملاك عقارية ومنقولة	8 737 478,10	47 330 384,96	**%81,53**	13 608 986,80	**%-71,24**
28	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	97 604 867,66	217 003 503,79	**%55,02**	206 411 285,26	**%-4,88**
المجمـــــــوع		**110 475 939,71**	**265 920 422,24**	**%58,45**	**222 157 792,64**	**-16,45**

المصدر: الحساب الإداري للبلدية للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن نفقات قسم التجهيز و الاستثمار سجلت ارتفاع من سنة 2013 إلى سنة 2014 بسبب ارتفاع نفقات كل من أملاك عقارية و منقولة بنسبة 81,53% وأشغال جديدة و تصليحات كبرى بنسبة % 55,02 مع تراجع الإعانات المسددة من طرف البلدية ب 62,34%، في حين سجلت نفقات قسم التجهيز والاستثمار تراجع بنسبة 16,45% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بسبب تراجع كل من نفقات الأملاك العقارية و نفقات الأشغال الجديدة ب 71,24% و 4,88% على التوالي، مع ارتفاع بنسبة 27,18% في الإعانات المسددة من طرف البلدية.

3_تطور إجمالي نفقات قسم التسيير و نفقات قسم التجهيز و الاستثمار:

الجدول التالي يبين تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز و الاستثمار.

الجدول رقم (4):تطور إجمالي نفقات التسيير ونفقات التجهيز

	2013	2014	2015
نفقات التسيير	**376 861 082,54**	**587 354 316,71**	**708 148 377,60**
نفقات التجهيز و الاستثمار	**110 475 939,71**	**265 920 422,24**	**222 157 792,64**

المصدر: الحساب الإداري لبلدية دراراية للسنوات 2013_2014_2015

الرسم البياني رقم(1):تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز و الاستثمار

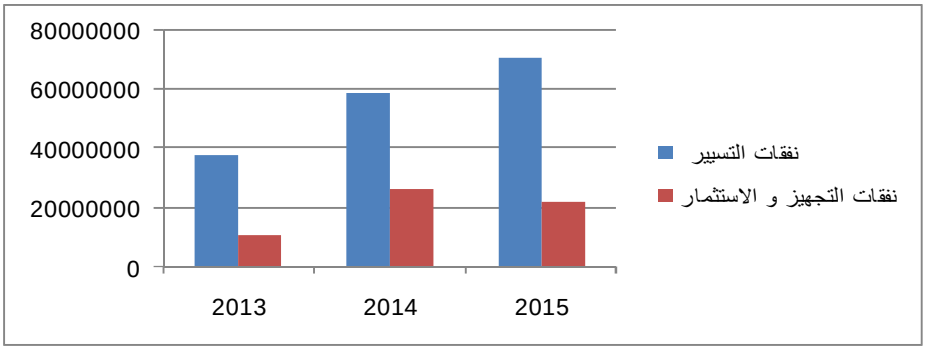

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من الجدول السابق.

من خلال الرسم البياني رقم (1) نلاحظ أن نفقات التسيير في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاثة من قيمة 376 861 082,54 دج في سنة 2013 إلى 708 148 377,60 دج في سنة 2015، أما بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار تسجل ارتفاع من سنة 2013 إلى سنة 2014 أي من 110 475 939,71 دج إلى 265 920 422,24 دج، وهذا راجع إلى اتساع نشاط البلدية، زيادة عدد السكان في البلدية وبالتالي زيادة في الأعباء والتكاليف، ثم تراجع في 2015 إلى مبلغ 222 157 792,64دج، مما يدل على أن البلدية تحاول إتباع سياسة ترشيد النفقات بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي.

من خلال دراستنا للنفقات تبين لنا أن نفقات البلدية في زيادة مستمرة، ولكي تغطي البلدية النفقات المتزايدة لابد لها من إيرادات تمول بها الحاجة للنفقاتالمتز ايدة. و لهذا سنقوم بدراسة إيرادات البلدية.

III. دراسة تطور الإيرادات:

1_ تطور إيرادات قسم التسيير (2013_2015):

تتكون إيرادات قسم التسيير مما يأتي: **(المادة 195 من قانون البلدية لسنة 2011)**

ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لقائدة البلديات بموجب التشريع و التنظيم المعمول بهما.

المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

-ناتج و مداخل أملاك البلدية.

الجدول الموالي يوضح تطور إيرادات بلدية درارية خلال الفترة 2013-2015.

الجدول رقم (5): تطور إيرادات قسم التسيير (2013_2015)

ر ح	اسم الحساب	2013	2014	%النمو	2015	%النمو
71	ناتج الأملاك العمومية	507 000,00	5 746 334,40	%91,17	938 796,00	%-83,6
72	تحصيلات وإعانات ومساهمات	208 455 952,00	27 831 112,50	%-86,6	70 810 000,00	%60,69
74	ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	107 355 047,00	170 022 545,00	%36,85	193 693 138,00	%12,22
75	ضرائب غير مباشرة	35 870 139,83	51 756 809,55	%30,69	55 414 089,36	%6,60
76	ضرائب مباشرة	348 242 588,77	486 841 165,38	%28,46	484 618 497,24	%-0,45
79	ناتج استثنائي	5 406 986,98	5 246 009,56	%-2,97	9 900 998,74	%47,01
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	535 321 728,83	1 166 197 502,06	%54,09	1 405 492 461,74	%17,02
	المجمـــوع	**1 241 159 443,41**	**1 913 641 568,45**	35,14%	**2 219 101 021,08**	13,76%

المصدر: الحساب الإداري للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة سجل أعلى قيمة بمبلغ 502,06 197 166 1دج في سنة 2014 وكذا أعلى نسبة نمو مقارنة بسنة 2013 قدرت ب 54,09% لأنة ناتج سنوات سابقة سجلت فوائض مالية معتبرة متراكمة.كما نلاحظ في نفس السنة ارتفاع إيرادات الأملاك العمومية بـ 91,17% و ارتفاع بـ 36,85% فيما يخص الإيرادات المتأتية من الصندوق المشترك للجماعات المحلية في حين تسجل الضرائب المباشرة و غير المباشرة نسبة 28,46% و 30,69% على التوالي، كما نسجل في نفس السنة انخفاض ب86,64% في تحصيلات وإعانات ومساهمات، وانخفاض بـ 2,97% في ناتج استثنائي .

أما في سنة 2015 نلاحظ أن إيرادات ناتج الأملاك العمومية والضرائب المباشرة سجلت انخفاض بقيمة 83,66% و 0,45% على التوالي، كما نجد أن أعلى نسبة نمو كانت في التحصيلات و الإعانات والمساهمات بنسبة60,69% ثم ناتج استثنائي وناتج و أعباء السنوات المالية السابقة بزيادة قدرها 47,01% و17,02% على التوالي، في حين قدرت نسبة زيادة ممنوحات صندوق الأموال المشتركة بـ 12,22% , أما الضرائب المباشرة سجلت نسبة زيادة ب6,60%. وهو ما يفسر لنا ارتفاع إيرادات قسم التسيير بنسبة 35,14% من سنة 2013 الى سنة 2014، وارتفاعها بنسبة 13,76% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

1.1. تطور الإيرادات الضريبية و إيرادات قسم التسيير:

الجدول التالي يبين تطور كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة مع استبعاد الحساب رقم "82 " **ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة** من مجموع إيرادات التسيير لأنه يمثل تراكم فوائض السنوات المالية السابقة قصد إعطاء صورة واضحة لإيرادات كل سنة.

الجدول رقم (6): تطور الضرائب المباشرة و غير المباشرة من إيرادات التسيير باستثناء ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة

	2013	2014	2015
الضرائب غير المباشرة	35 870 139,83	51 756 809,55	55 414 089,36
الضرائب المباشرة	348 242 588,77	486 841 165,38	484 618 497,24
مجموع الضرائب	**384 112 728,6**	**538 597 974,9**	**540 032 586,6**
مجموع إيرادات التسيير من غير ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	**705 837 714,2**	**747 444 066**	**813 608 560**

المصدر: الحساب الإداري للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع مستمر لكل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة خلال السنوات 2013، 2014 و2015. والشكل البياني الموالي يبين تطور كل من إيرادات التسيير وإيرادات الضرائب.

الرسم البياني رقم(2): تطور إيرادات التسيير و إيرادات الضرائب

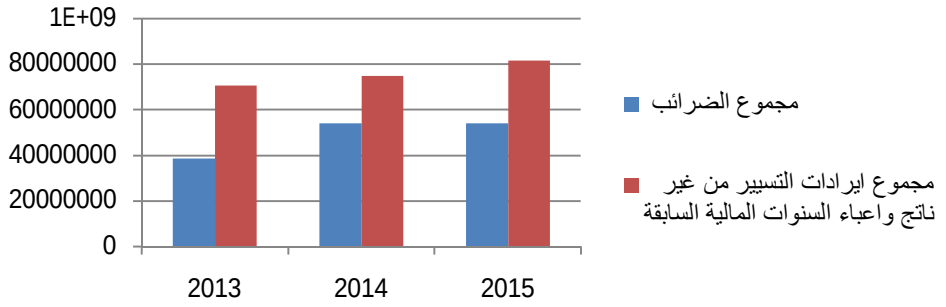

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق سنقوم بحساب نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بالنسبة لإيرادات التسيير الإجمالية من دون ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة.

الجدول رقم(7):تطور نسب مساهمة الجباية المحلية في إيرادات قسم التسيير

	2013	2014	2015
الضرائب غير المباشرة	5,08%	6,92%	6,81%
الضرائب المباشرة	49,33%	65,13%	59,56%
مجموع النسب	54,41%	72,05%	66,37%

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (6).

نلاحظ أن نسبة الضرائب بالنسبة لإيرادات التسيير من دون إيرادات ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة مرتفعة كما أنه النسبة سجلت ارتفاعا من سنة 2013 بـ 54,41% إلى 72,05% سنة 2014 ثم تراجع في 2015 إلى 66,37%.

2.1. تطور ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية و إيرادات التسيير:

الجدول الموالي يوضح تطور نسبة مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية في إيرادات قسم التسيير.

الجدول رقم(8):تطور نسبة مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية في إيرادات قسم التسيير

السنوات	2013	2014	2015
نسبة مساهمة ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية	8,64%	8,88%	8,72%

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(5).

نلاحظ أن نسبة مساهمة ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية في إيرادات التسيير قدرت في 2013 بـ 8,64% ثم ارتفع إلى 8,88% في 2014 لتنخفض إلى 8,72%في 2015 .

2 _ تطور إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار (2013 _2015):

يخصص هذا النوع من الإيرادات لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار ما يأتي: **(المادة 195 من قانون البلدية لسنة 2011)**

-الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198 من قانون البلدية لسنة 2011.

-ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية .

- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري.

- ناتج المساهمات في رأس المال.

- إعانات الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية و الولاية.

هذا و حسب المادة 196 من القانون البلدي فانه لا يسمح للبلدية إلا بتحصيل الضرائب و المساهمات و الأتاوى المحددة عن طريق التشريع و التنظيم المعمول بهما.

كما يتوفر صندوقين لكل من البلدية والولاية وهما الصندوق البلدي للتضامن وصندوق الجماعات المحلية للضمان اللذان يساهمان في تمويل الجماعات المحلية حسب المادة 211 من القانون البلدي.

الجدول رقم (8): تطور إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار (2013 _2015)

ر ح	اسم الحساب	2013	2014	%النمو	2015	%النمو
060	العجز أو الفائض المرحل	533 450 131,39	916 005 449,79	**41,76%**	1 094 424 897,80	**16,30%**
10	تزويدات	173 106 455,90	444 070 068,25	**61,01%**	342 644 432,93	**-22,84%**
المجمـــــوع		**706 556 587,29**	**1 360 075 518,04**	**48,05%**	**1 437 069 330,73**	**5,35%**

المصدر: الحساب الإداري لبلدية دراراية للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول رقم (8) يتضح لنا أن إيرادت قسم التجهيز و الاستثمار تحتوي بالأساس على العجز أو الفائض المرحل (من السنة السابقة) و تزويدات (الاقتطاع من قسم التسيير لقسم التجهيز والاستثمار و الإعانات: من الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL ")

كما نلاحظار تفاع إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار من سنة 2013 الى سنة 2014 بنسبة 48,05%,في حين قدرت نسبة الزيادة في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 5,35%.

الجدول رقم(9):تطور إيرادات قسم التسيير و إيرادات قسم التجهيز من سنة 2013 إلى سنة 2015

	2013	2014	2015
إيرادات قسم التسيير	1 241 159 443,41	1 913 641 568,45	2 219 101 021,08
إيرادات قسم التجهيز والاستثمار	706 556 587,29	1 360 075 518,04	1 437 069 330,73

المصدر : الحساب الإداري لبلدية دراية للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول رقم**(9)** يتضح أن إيرادات التسيير و إيرادات التجهيز و الاستثمار في زيادة مستمرة لتغطية نفقات البلدية، وهو ما يفسر لنا ارتفاع قيمة ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة خلال السنوات الثلاثة.

ثالثا: تطور الإيرادات الجبائية لبلدية دراية (2013 _2015)

إن الوسائل المالية التي تستخدمها الجماعات المحلية تتمثل في الموارد الذاتية من ضرائب و رسوم وعوائد الأملاك و الممتلكات، التي من شأنها تكريس معنى الاستقلال الإداري والمالي وتعطي لسياسة اللامركزية بعدها الحقيقي، كما أن حاجاتها إلى الموارد الخارجية سواء متحصل عليها من طرف السلطة المركزية على شكل البرامج التنموية، ومساعدات إعادة التوازن ومواجهة العجز، بالإضافة إلى القروض والهبات والوصايا ذات المصادر المتعددة. **(المادة 170 من قانون البلدية لسنة 2011)**

وعليه فان إشكالية المالية المحلية تطرح نفسها على أساس توخي عادل للموارد بين الدولة والجماعات المحلية، على نحو يجعلها تتكفل بصفة فعالة بالمهام المسندة لها، لذا أصبح من الضروري تثمين هذه الموارد أكثر، والرفع من قدرتها في التمويل الذاتي والاستغلال الأمثل لأملاكها المحلية المدعم لاستقلالها المالي .

وبما أن الموارد الجبائية موضوع دراستنا سنتطرق إلى واقع هذه الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة بلدية دراية من سنة 2013 إلى سنة 2015، حيث نعلم أن للبلديات حصة من

الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، فهناك ضرائب ورسوم تعود للبلديات بصفة كلية، وهناك ضرائب ورسوم تعود لها بصفة جزئية، لذا سنبين مختلف الضرائب والرسوم التي تعود لبلدية درارية بصفة كلية، ثم مختلف الضرائب والرسوم التي تعود لها بصفة جزئية والمقارنة بينها، لكن قبل هذا نتطرق إلى نسبة مساهمة كل ضريبة أو رسم في تشكيل هذه الموارد الجبائية في كل سنة، من 2013 إلى 2015، والجدول الآتي يبين لنا نسبة مساهمة كل رسم أو ضريبة في تشكيل الموارد الجبائية لبلدية درارية.

الجدول رقم (10):قيمة و نسبة مساهمة كل مورد جبائي بالنسبة لمجموع الموارد الجبائية

الوحدة : دج

	قيمة المورد 2013	2013	قيمة المورد 2014	2014	قيمة المورد 2015	2015
الرسم على النشاط المهني	320 234 188,94	83,28%	417 273 395,00	76,66%	402 789 189,36	74,46%
الرسم على القيمة المضافة	31 204 329,83	8,11%	46 887 601,55	8,62%	50 457 346,36	9,33%
الضريبة الجزافية الوحيدة	22 298 274,31	5,79%	29 537 127,52	5,43%	37 314 062,52	6,89%
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية IRG f	_	_	34 754 609,86	6,39%	40 098 813,36	7,42%
الرسم العقاري	5 710 125,52	1,48%	5 272 033,00	0,96%	4 416 432,00	0,82%
رسم الحفلات	11 000,00	0,002%	9 500,00	0,001%	9000,00	0,001%
رسوم على الطرق والأماكن والتوقف	376 000,00	0,09%	5 746 334,40	1,05%	938 796,00	0,17%
رسوم أخرى (غير مباشرة)	4 654 810 ,00	1,21%	4 859 708,00	0,89%	4 947 743,00	0,91%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد الحساب الإداري للبلدية للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الأكبر التي تعود للبلدية متمثلة في الرسم على النشاط المهني، إذ يتبين أن نسبتها في انخفاض مستمر من83,28% سنة 2013 إلى 74,46% سنة 2015، حيث سجلت أعلى قيمة لها في 2014 بـ 417 273 395,00 دج بنسبة 76,66%، ذلك لأن الرسم على النشاط المهني يفرض على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاط

صناعي، وعلى المؤسسات من خلال رقم أعمالها، مما يدل على تراجع الأنشطة التجارية في بلدية درارية.

بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، فقد بلغت سنة 2013 قيمته 329,83 204 31 دج أي ما نسبته 8,11%، ثم يبدأ في الزيادة تدريجيا لتصل قيمته إلى 346,36 457 50 دج سنة 2015 كأعلى قيمة له بنسبة 9,33% .

أما بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة، فهي في تزايد مستمر، حيث بلغت أعلى قيمة لها 062,52 314 37 دج سنة 2015 بنسبة 6,89% .

أما فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية نلاحظ انعدامها في سنة 2013، أما في سنة 2014 فبلغت قيمتها 609,86 754 34 دج لترتفع في سنة 2015 إلى قيمة 813,36 098 40دج بنسبة 7,42%.

أما الرسم العقاري فهو لا يساهم إلا بشكل ضئيل في الإيرادات الجبائية، رغم أن المشرع وضع عدة قوانين تنظم عملية تحصيل هذا الرسم، إلا أن نسبته تبقى ضئيلة وفي انخفاض مستمر من 1,48% سنة 2013 إلى 0,82% سنة 2015.

وأخيرا فإن رسم الحفلات والرسوم الأخرى (غير مباشرة) تعرف انخفاض عكس الرسوم على الطرق والأماكن والتوقف فهي في ارتفاع، هذه الرسوم مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة جدا.

I. بيان الإيرادات الجبائية التي تعود بصفة كلية لبلدية درارية من 2013 الى2015:

يوضح الجدول الموالي الإيرادات الجبائية المحصلة لصالح بلدية درارية بصفة كلية

الجدول رقم (11) :الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها بلدية درارية بصفة كلية

	2013	2014	2015
الرسم العقاري	5 710 125,52	5 272 033,00	4 416 432,00
رسم الحفلات	11 000,00	9 500,00	9000,00
رسوم على الطرق و الأماكن والتوقف	376 000,00	5 746 334,40	938 796,00
رسوم أخرى (غير مباشرة)	4 654 810 ,00	4 859 708,00	4 947 743,00
المجموع	**10 751 935,52**	**15 887 575,4**	**10 311 971**

المصدر : الحساب الإداري لبلدية درارية للسنوات 2013_2014_2015

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات التي تستفيد منها بلدية دراية بصفة كلية ضعيفة مقارنة مع إجمالي الإيرادات، حيث تعتبر مساهمة الرسم العقاري الأكبر خلال السنوات الثلاثة.

II. بيان الإيرادات الجبائية التي تعود بصفة جزئية لبلدية دراية من سنة 2013 إلى سنة 2015

يوضح الجدول الموالي الإيرادات الجبائية المحصلة لصالح بلدية دراية بصفة كلية

الجدول رقم (12): الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها بلدية دراية بصفة جزئية

	2013	2014	2015
الرسم على النشاط المهني TAP	320 234 188,94	417 273 395,00	402 789 189,36
الرسم على القيمة المضافة TVA	31 204 329,83	46 887 601,55	50 457 346,36
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	22 298 274,31	29 537 127,52	37 314 062,52
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية IRGf	_	34 754 609,86	40 098 813,36
المجموع	**373 736 793**	**528 452 733,93**	**530 659 411,6**

المصدر : الحساب الإداري لبلدية دراية للسنوات 2013_2014_2015

و سنحاول من خلال التمثيل البياني التالي توضيح مساهمة كل إيراد في تمويل الميزانية.

الرسم البياني رقم (3): أعمدة بيانية توضح الموارد الجبائية التي تعود بصفة جزئية بلدية دراية

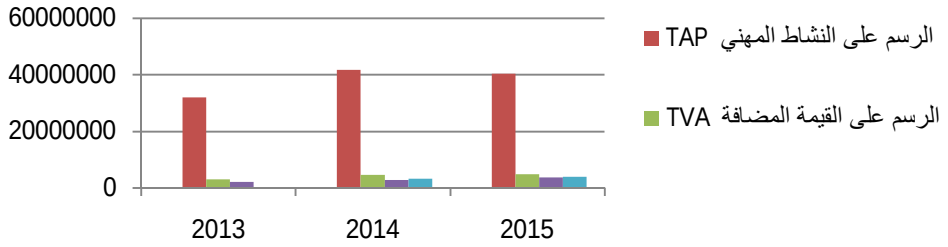

من خلال الجدول و الرسم البياني نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني يساهم بنسبة كبيرة في تمويل إيرادات البلدية ولكن بصفة جزئية.

III. بيان الإيرادات الجبائية المحصلة كليا و جزئيا لفائدة بلدية دراربة:

بعدما قمنا باستعراض مختلف الضرائب و الرسوم التي تعود بلدية دراربة صفة كلية، وكذا التي تعود لها بصفة جزئية، سنحاول فيما يلي مقارنة كل منهما بالأخر لمعرفة من منهما لها المساهمة الأكبر في إيرادات البلدية .

الجدول رقم (12) : الإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا و كليا للبلدية دراربة

السنوات	2013	2014	2015
التي تعود لها بصفة كلية	10 751 935,52	15 887 575,4	10 311 971
التي تعود لها بصفة جزئية	373 736 793	528 452 733,93	530 659 411,6

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين السابقين ر قم (10) و(11).

و سنحاول المقارنة بينهما من خلال الشكل التالي:

الرسم البياني رقم (4) : أعمدة بيانية تمثل مقارنة الإيرادات الجبائية التي تعود كليا للبلدية مع تلك التي تعود جزئيا .

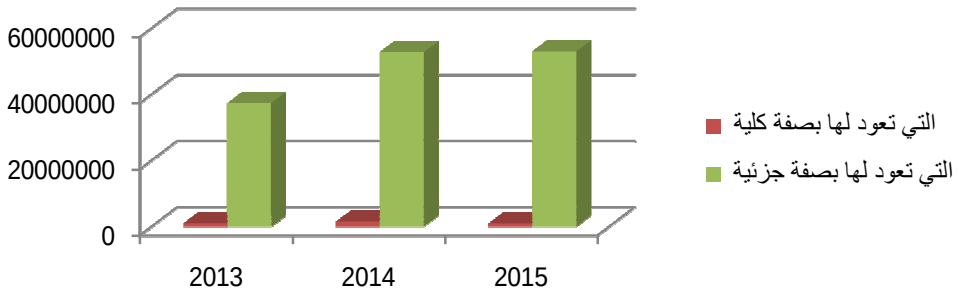

من خلال الشكل رقم (4) يتضح أن الإيرادات الجبائية التي تعود كليا للبلدية غير كافية، أو بالأحرى لم تساهم حتى في النصف بالنسبة للإيرادات التي تعود بصفة جزئية، هذه الأخيرة وحسب البيان لها سيطرة تامة على العائدات الجبائية للبلدية حيث تبقى المتفوقة على مر ثلاث سنوات خاصة الرسم على النشاط المهني.

بلدية دراربة لا تملك من الإيرادات التي تعود بصفة كلية لها سوى أربعة رسوم بمردود ضعيف جدا إذا ما قورنت بالإيرادات التي تعود بصفة جزئية للبلدية .

و منه بصفة عامة يمكن القول أن الموارد الجبائية التي تجب لصالح البلديات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية لها أهمية كبيرة في تغطية النفقات، لكن تبقى غير كافية لتحقيق الموازنة المالية بين الإيرادات و النفقات، إذ نجد دائما أن هناك تدخلات من السلطة المركزية لسد العجز وتحقيق الموازنة، عن طريق الإعانات، وكذا إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

النتائج المتوصل إليها: من خلال مما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- الوضعية المالية المحلية المتأزمة التي تعرفها بلدية دراراية ترجع بالدرجة الأولى إلى قلة الموارد المالية (خاصة الجبائية) حيث أن أغلبية الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات الحلية هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف، وهذا راجع إما بسبب محدودية وعائها الضريبي أو قلة المكلفين بها.
- ميزانية الجماعات المحلية لا يمكنها أن تتوازن عن طريق الضرائب و الرسوم، لان هيكلة النظام الضريبي الجزائري هي هيكلة مختلة التوازن نظرا للاعتماد على إعانات الدولة.
- الإجراءات التحفيزية للاستثمار المتخذة من طرف الحكومة لها انعكاس سلبي على موارد الجماعات المحلية مثل تخفيض قيمة الرسم على النشاط المهني.
- عدم تخلص المحيط الجبائي من ظاهرتي التهرب والغش الجبائي، اللتين تمثلان هاجسا مقلقا للسلطات المحلية، وخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني .

التوصيات:

- ✓ إعادة النظر في المركزية المفرطة لنظام الضرائب والرسوم المخصصة للجماعات المحلية الموروثة عن العهد الاستعماري بالتطور والتعديل، و ذلك بالبحث عن الأوعية الضريبية المتنوعة لتحسين مردودها الجبائي المحلي وتكيفه حاليا ومستقبلا لتحقيق التمنية خاصة الرسم على النشاط المهني.
- ✓ إدخال إصلاحات على مستوى تنظيم و توزيع الموارد الجبائية على المستويين المركزي والمحلي للدولة، حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بدورها كاملا.
- ✓ عدم إهمال الموارد غير الجبائية التي تدر أموالا طائلة، و تثمين الموارد المالية المحلية كالرسوم المحلية، ضف إلى ذلك عوائد الأملاك و الممتلكات الخاصة، و مشاركة المواطنين و ذوي الكفاءات العلمية بشكل عام في القرارات المحلية .

قائمة المراجع:

1. المادة الأولى من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 (الجريدة الرسمية رقم 37 مؤرخة في 03-07-2011)

2. المادة الأولى من القانون رقم 12-06 المؤرخ في21 فبراير 2012 والمتعلق بالولاية.
3. المادة 170 من القانون رقم 11 -10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية 37 مؤرخة في 03 -07 -2011).
4. المادة 176 من القانون رقم 11 -10.
5. المادة 181 من القانون 11_10 والمادة 165 من القانون 12_07.
6. المادة 195 من قانون البلدية 2011
7. الحساب الإداري لبلدية دراية للسنوات 2013، 2014 و 2015.
8. عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2001.
9. عتيق الشيخ، محاضرة بعنوان، وثائق ميزانية الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2016.
10. لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد و إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2014.
11. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية،1997.
12. محمدي صبيحة زوجة راحم، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2013.